نقابة مـــيتر

"نقابة ميتر"

يرصد أجواء التجديد النصفي.. من قرارات الجمعية العمومية وحتى نتائج الانتخابات

«نقابة ميتر» يرصد أجواء التجديد النصفي.. من قرارات الجمعية العمومية وحتى نتائج الانتخابات

إعداد:

الوحدة البحثية بموقع نقابة ميتر

تصميم الغلاف والتنسيق الداخلي:

الوحدة الإعلامية بموقع نقابة ميتر

الناشر:

موقع نقابة ميتر

هذا المصنف مرخص بموجب
رخصة المشاع الإبداعي:
النسبة للإصدارة 4.0.

"نقابة ميتر" يرصد أجواء التجديد النصفي.. من قرارات الجمعية العمومية وحتى نتائج

شهدت نقابة الصحفيين الجمعة 17 مارس، انعقاد الجمعية العمومية وانتخابات التجديد النصفي على مقعد النقيب و6 من أعضاء مجلس النقابة (محمد شبانة، خالد ميري، محمود كامل، هشام يونس، محمد يحيى، حماد الرمحي).

وبدأ التسجيل في كشوف الحضور في تمام الساعة العاشرة صباحاً وفي تمام الساعة الثانية ظهراً، أعلنت اللجنة المنظمة عن اكتمال نصاب الجمعية العمومية بـ2455 عضو، لتبدأ الجمعية العمومية في تمام الساعة الثانية والنصف، ويعقبها الانتخابات.

الجمعية العمومية تؤكد على رفض التطبيع وترفض الميزانية

بدأت أعمال الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين بعد اكتمال النصاب القانوني، ورحب ضياء رشوان، نقيب الصحفيين السابق، ورئيس اللجنة المشرفة على انتخابات نقابة الصحفيين، بأعضاء الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين، المقيدين في جدول المشتغلين باعتبارهم السلطة الأعلى في النقابة في اتخاذ القرارات، كما رحب بباقي أعضاء الجداول الأخرى.

وتضمن جدول الجمعية العمومية ٧ بنود طبقا للمادة ٦ من لائحة النقابة، وتشمل افتتاح الجلسة وتلاوة الاعتذارات، والتصديق على محضر الجمعية العمومية السابقة، وعرض تقرير مجلس النقابة، والتصديق على الميزانية والحساب الختامي، ومناقشة المسائل المقترحة من الزملاء، والمعروضة عن طريق مجلس النقابة، بشرط موافقة الجمعية العمومية على مناقشتها، ولا يجوز مناقشة غيرها، ثم إجراء الانتخابات على مقعد النقيب والتجديد النصفي لعضوية المجلس، وإعلان قرارات وتوصيات الجمعية العمومية.

واستلمت اللجنة المنظمة ٢٨ طلب اقتراح مقدم من أعضاء الجمعية العمومية. تم التصويت بالموافقة على عدد من المقترحات التي عرضها ضياء رشوان نقيب الصحفيين، وتضمنت الآتي: "تكليف مجلس النقابة المقبل بإعادة تقديم رؤية النقابة في الحوار الوطني متضمنا ما خلصت إليه اللجنة المشكلة، ومن بين ذلك إصدار قانون حرية تداول المعلومات وإلغاء الحبس في قضايا النشر، وإصلاح كل التشريعات من جنائية ومدنية بما يتناسب مع حريات الصحافة الواردة في الدستور، ودعم صناعة الصحافة بكل السبل التشريعية والتنفيذية".

وأعلن "رشوان" خلال الانعقاد، أن الجمعية العمومية، تتوجه إلى النائب العام وكل الجهات القضائية المختلفة للإفراج عن الزملاء المحبوسين احتياطيا بأية ضمانات، موضحا أن النقابة سبق لها أن خاطبت النائب العام بعدة خطابات أخرها يناير الماضي متضمنا أسماء الزملاء والزميلات ومطالبات بالإفراج عنهم.

وأوضح رشوان أن المجلس قدم لأسر الزملاء المحبوسين ما لا يقل عن ثُلث مليون جنيه خلال الفترة الماضية، فيما قررت الجمعية العمومية تقديم دعم مالي شهري لأسر المحبوسين احتياطيا مقدر 2000 جنيه بالإضافة إلى البدلات.

ومن المقترحات التي تمت الموافقة عليها أيضاً، تجديد رفض التطبيع مع الكيان الصهيوني، وإحالة كل من ارتكب جريمة التطبيع الشخصي أو المهني أو النقابي للتحقيق.

كما وافقت الجمعية على مقترح بصرف البدل لكل المقيدين في جدولي المشتغلين وتحت التمرين "كل من يحمل كارنيه النقابة" دون الحاجة إلى أي مستند آخر طالما مقيمين داخل البلاد.

وأشار النقيب السابق إلى اقتراح رفع الحد الأدنى للعقد الثلاثي إلى الضعف ليبلغ 2400 جنيه، على أن يُكلف مجلس النقابة المقبل مع كل الجهات المعنية بالحد الأدنى للأجور، من أجل الوصول إلى الحد الأدنى لكل الصحفيين، مشددا على الحظر الكامل والشامل لوقف بدل التدريب والتكنولوجيا في حالة الفصل التعسفي وعدم الاعتداد بأية خطابات تخالف ذلك.

كما شملت المقترحات؛ تعديل لائحة المعاشات بما يضمن منح الزملاء الموجودين في جدول المعاشات رفع القيمة إلى 75%، لمن تقع مدته بين 5 إلى 15 عاما، ومن يتجاوز 15 عاما يحصل على المعاش كامل، ومنح الزملاء ذوي الهمم مساهمة تحسين دخل شهري تعادل بدل البطالة. بالإضافة إلى مقترح مطالبة الهيئة الوطنية للصحافة بالتعجيل بتعيين منظم واضح ومهيكل لكل المتعاقدين بالمؤسسات الصحفية القومية من أجل تعيينهم.

وصوتت الجمعية العمومية على رفض ميزانية عام 2022، لعدم إرسالها عبر البريد الإلكتروني لأعضاء الجمعية، بناءا على رأي محمد سعد عبدالحفيظ، عضو المجلس، والذي أكد أن من حق الجميع رفض الميزانية، لعدم وصول التقرير لهم حتي يتثني لهم الموافقة أو الرفض.

وأوضح "رشوان" خلال كلمته أنه وفق اللائحة ستعرض الميزانية على المجلس بتشكيله الجديد، والذي سيعرضها بدوره على الجمعية العمومية لاتخاذ قرارها بشأنها.

وجاء رفض الميزانية بعدما أكد حسين الزناتي، أمين صندوق النقابة، إن الفترة السابقة شهدت فائض في الأمور المالية لم تشهدها النقابة من قبل، نظرا لجهود "رشوان"، مضيفا أن العام المالي الماضي 2022 شهد ارتفاعا في زيادة المعاشات بعد الزيادة التي أقرها نقيب الصحفيين، مؤكدا تحقيق فائض بلغ 7.8 مليون جنيه.

كما قررت الجمعية العمومية تكليف مجلس النقابة الجديد بفتح تحقيق فيما يخص واجهة النقابة التي أثارت غضب الكثير من أعضاء الجمعية العمومية.

نتيجة النقيب .. ترقب وارتباك ثم احتفال

أسفرت نتائج انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين، عن عودة تيار الاستقلال إلى مجلس النقابة، إذ استحوذ التيار على ما يقرب من نصف مقاعد مجلس نقابة الصحفيين، وذلك بعد فوز أربعة من أصل ستة ممن تم اختيارهم أعضاء للمجلس وهم (محمود كامل، هشام يونس، محمد الجارحي، جمال عبد الرحيم) إلى جانب مقعد النقيب الذي فاز به الكاتب الصحفي خالد البلشي رئيس تحرير موقع درب المحجوب.

وجاءت نتيجة نقابة الصحفيين مفاجئة غير متوقعة، وذلك بعد هزيمة المرشح على مقعد النقيب "خالد ميري"، الذي رُوج له على أنه مدعوم من الدولة.

وفتحت أبواب اللجان لبدء التصويت عقب انتهاء الجمعية العمومية، وظل التصويت في اللجان الفرعية التي قُسمت إلى 22 لجنة موزعة، حتى الساعة السابعة، فيما قررت اللجنة المنظمة مد التصويت حتى الساعة الثامنة مساء.

وفي الساعة الثامنة أغلقت اللجان الفرعية أبوابها، وتم نقل الصناديق إلى اللجنة العامة لبدء عملية فرز الأصوات التي بدأت بالنقيب ثم بأعضاء المجلس، وأثناء عملية الفرز التي حضرها المندوبون عن المرشحين، كانت مؤشرات غالبية اللجان تشير لتقدم خالد البلشي. وبدأت بعدها فترة من الريبة امتدت لأكثر ساعة، لم تُعلن خلالها النتيجة.

في تلك الأجواء تمسك المندوبون بالبقاء بجوار الصناديق، مع انتشار أنباء عن وجود محاولات لإعلان النتيجة إعادة بين البلشي وميري، بحجة عدم حصول الأول على نسبة 1+50% من جملة الأصوات الصحيحة، كما ينص قانون النقابة.

ظلت أجواء القلق مسيطرة على المشهد، وتمسكت حملة البلشي بمحاضرهم ونتائج الفرز، وتدخل محامو البلشي ناصر أمين ومالك عدلي وعبد الستار البلشي لدى رئيس اللجنة القضائية، كما تدخل ضياء رشوان الذي قال "انتخابات الصحفيين لا يديرها إلا الصحفيون"، وأصر المحامون على أن تدخلهم قانوني لصالح موكلهم الرسمي. إلى أن انتهت الأزمة بإعلان النتيجة الرسمية التي تؤكد فوز البلشي بـ 2450 صوتًا.

وأعلنت النتيجة لتعم الاحتفالات داخل مبنى نقابة الصحفيين والتي استمرت لأكثر من ساعتين.

نتائج العضوية.. عودة تيار الاستقلال

استمر فرز أصوات الناخبين على مقاعد عضوية المجلس حتى الساعة الثالثة والنصف فجراً، لتأتي النتائج بمفاجئة جديدة وهي عودة تيار الاستقلال بقوة والسيطرة على 4 مقاعد من أصل 6 مقاعد في مجلس النقابة.

ومن تيار الاستقلال، حافظ محمود كامل وهشام يونس على مقعديهما في المجلس وانضم إليهما جمال عبد الرحيم ومحمد الجارحي. أما المقعدين الآخرين فذهبا إلى محمد يحيى يوسف الذي حقق أعلى عدد أصوات، وعبد الرؤوف خليفة.

فيما حصل محمد يحيي يوسف (تحت السن) على 2301 صوتًا، ويليه محمود كامل الذي حقق 2299 صوتًا. أما هشام يونس (فوق السن) فحصد 2094 صوتًا، وجمال عبد الرحيم (فوق السن) 2074 صوتًا، مقابل 2061 صوتًا لعبد الرؤوف خليفة (فوق السن) و2015 صوتًا حصل عليها محمد الجارحي (تحت السن).

أجواء الانتخابات وما قبلها

حرص المرشحون سواء على مقعد النقيب أو عضوية المجلس على توزيع دعاياتهم الانتخابية قبل بدء الجمعية العمومية وأمام أبواب اللجان الفرعية أثناء إجراء العملية الانتخابية.

واتسمت دعاية خالد البلشي المرشح على مقعد النقيب بالإضافة إلى دعاية محمود كامل ومحمد الجارحي وهشام يونس وجمال عبد الرحيم المرشحين على مقاعد العضوية بالتواضع مقارنة بالدعاية التي اتسمت بالإسراف، والتي وزعها أنصار بعض المرشحين سواء على منصب النقيب أو على مقاعد عضوية المجلس.

أما أجواء ما قبل الانتخابات وأثناء الدعاية الانتخابية فلم تكن هادئة، إذ شهدت هذه الفترة حالة من الشحن والاستقطاب، وذلك على خلفية حلقة تلفزيونية هاجم فيها الكاتب الصحفي أحمد الطاهري؛ نقيب الصحفيين الأسبق يحيى قلاش المعروف بدعمه للمرشح المنافس خالد البلشي؛ مشيرا إلى أنه كان نقيبا لمجموعة بعينها وليس نقيبا لعموم الصحفيين في مصر.

جاء هذا خلال البرنامج الذي يقدمه الطاهري "كلام في السياسة" المذاع على قناة "إكسترا نيوز"، وذلك بعدما اعترض نقيب الصحفيين الأسبق يحيى قلاش على استضافة برامج "التوك شو" المذاعة على فضائيات المتحدة للمرشح خالد ميري وتقديمه بصفته المرشح الأهم والأبرز على مقعد نقيب الصحفيين، دون الإشارة إلى البلشي الذي يعد المنافس الأبرز أمام ميري.

تسببت هذه الحلقة في حالة من الهجوم على "ميري" وحملته من عدد كبير من أعضاء الجمعية العمومية، رداً على هجوم "الطاهري" على "قلاش" والذي يعد أهم وأبرز القيادات النقابية، ويحظى بشعبية كبيرة.

بالإضافة إلى ذلك تصاعدت حالة الغضب لدى أعضاء الجمعية العمومية بسبب عدد من القضايا والملفات والأوضاع التي تردت في عهد المجلس السابق بقيادة النقيب السابق ضياء رشوان.

كانت أبرز تلك القضايا، حالة الغضب والهجوم التي قادها عدد من أعضاء الجمعية العمومية ضد واجهة نقابة الصحفيين الجديدة والتي تم الكشف عنها قبل إجراء الانتخابات بأيام معدودة، إذ رفض عدد كبير من أعضاء الجمعية العمومية التصميم الجديد، كما استنكروا تكاليف هذا التجديد الذي بلغ أكثر من 7 مليون جنيه في ظل أوضاع اقتصادية ومعيشية يعاني منها الصحفيون في مصر.

وهو ما دفع الجمعية العمومية للتصويت ضد إقرار ميزانية النقابة، ومطالبة المجلس القادم بتشكيل لجنة للتحقيق فيما يخصص تجديد واجهة النقابة وإهدار المال العام.

إلى جانب هذا تسبب أداء مجلس النقابة خلال العامين الماضيين في حالة من الغضب المكتوم لدى أعضاء الجمعية العمومية، إذ غلب على المجلس حالة من التراجع والاختفاء من المشهد الصحفي وهو ما أدى إلى مزيد من التردي والتدهور لأوضاع الصحفيين، وجُسد أداء المجلس في ندرة اجتماعاته خلال العامين وهو ما تسبب في تعطيل مصالح الصحفيين وتدهور الأوضاع داخل النقابة، الأمر الذي أثر بشكل كبير على نتائج الانتخابات وتغيير نصف أعضاء المجلس القديم.